



## بيان الإفلا حول تيسير الحكومات سبل الحصول على المعلومات القانونية العامة في العصر الرقمي

### مقدمة

تُقر المادة 19 من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان بحرية التماس المعلومات وتلقيها بوصفها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. ويكتسب هذا الحق أهمية خاصة فيما يتعلق بالمعلومات القانونية العامة، إذ يجب أن تتمكن شعوب البلدان في جميع أنحاء العالم من الوصول بسهولة إلى القوانين التي تحكمها. وتقع مسؤولية تيسير هذا الوصول على عاتق الحكومات، كما يُعد أمرًا ضروريًا لأغراض الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية وإقامة مجتمع عادل.

وفي مرحلة ما قبل العصر الرقمي، قامت المكتبات والعاملين في مجال المكتبات بجمع النسخ المطبوعة من المواد القانونية وتيسير الوصول إليها في إصدارات أصلية ورسمية، فضلًا عن حفظ هذه المواد للمستقبل.

أما في العصر الرقمي، فتوفر العديد من الحكومات حاليًا نسخًا من المصادر الأساسية للقانون مباشرة للمواطنين عن طريق الإنترنت، ويشمل ذلك القوانين والسوابق القضائية واللوائح. ومن شأن هذا أن يتيح للجمهور الوصول إلى هذه المصادر على قدم سواء وبصورة مستمرة، وذلك بافتراض توفر خدمة الإنترنت على نطاق واسع وبأسعار معقولة.

غير أن مجرد نشر المعلومات القانونية عبر الإنترنت لا يُعد كافيًا، إذ ينبغي للجهات الحكومية المقدمة لهذه الخدمة الاضطلاع أيضًا بمسؤولية ضمان إمكانية وصول الجميع<sup>1</sup> إلى المحتوى الذي تتولى نشره، دون أية رسوم<sup>2</sup>، على أن يكون هذا المحتوى أصليًا وموثوقًا، وأن يُحفظ للاستخدام العام على مر الزمن بالتعاون مع مؤسسات الذاكرة.

ومع ذلك، ثمة عدد من البلدان لم تعترف، حتى الوقت الراهن، بهذه القضايا أو لم تعالجها على نحو كامل. كما أن بعض الحكومات لم تُتَّح بعد إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى معلوماتها القانونية العامة. أما البلدان الأخرى التي تتيح هذا الوصول، فتتقيد باتفاقات حصرية للنشر أو للتوزيع (عبر الإنترنت) للجرائد الرسمية التي تتيح خاصية الدفع من أجل الولوج (paywalls). حتى الحكومات التي تتيح بالفعل الوصول بصورة عادلة ومستمرة إلى المحتوى القانوني في نسق رقمي دون أية رسوم قد تتعاس عن حماية هذا المحتوى من خلال توثيقه باستخدام التدابير التكنولوجية، أو عدم اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على المحتوى لإتاحته للجمهور على المدى طويل.

ويستند البيان التالي إلى المبادئ المحددة في الإعلانات السابقة وإلى قرارات الإفلا، فضلًا عن قرارات منظمات أخرى عديدة، لا سيما الأمم المتحدة.

<sup>1</sup>ينبغي أيضًا إتاحة المعلومات القانونية العامة للأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، وذلك امتثالًا للالتزام المنصوص عليه في المادة 21 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. <http://www.un.org/disabilities/convention/conventionfull.shtml>  
<sup>2</sup> وغالبًا ما يرتبط بفرض رسوم، كما أن الحكومات تطالب أحيانًا بحقوق النشر في المعلومات القانونية العامة. وهذا الأمر يطرح إشكالية، لكنها خارج نطاق هذا البيان.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>3</sup>. الغرض منها هو تأكيد استمرار تطبيق هذه المبادئ على المعلومات القانونية العامة في نسق رقمي، وتحديد ما يمكن للحكومات القيام به لإتاحة هذه المعلومات.

### تيسير الوصول إلى المعلومات القانونية

تُعد الحكومات مصدر المعلومات القانونية العامة؛ مثل القوانين والقضايا واللوائح<sup>4</sup>. وأتاح زيادة استخدام الإنترنت لحكومات البلدان في جميع أنحاء العالم الفرصة كي يصل مواطنيها بصورة أفضل إلى حد بعيد إلى المعلومات القانونية، والحكم بشفافية. وفي هذا الصدد، حظيت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بموافقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتزام بتعزيز مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية احتكام الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، في هذا السياق، فإن المعلومات ضرورية لا غنى عنها، كما نص عليه الهدف الفرعي 16.10:

*ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.*

وإضافة إلى العمل في إطار الأمم المتحدة، وقع 70 بلداً على إعلان الحكومات المستتيرة<sup>5</sup>، الذي يلزمها التمسك بمبادئ الحكومة المستتيرة والشفافة. كما نص إعلان مونتريال لعام 2002 على أن المعلومات القانونية التي يسهل الوصول إليها هي "جزء من التراث المشترك للإنسانية"، كما انها تمثل ضرورة لبيان حقوق والتزامات أفراد المجتمع العادل. إن تيسير الوصول إلى المعلومات القانونية العامة "يعزز العدالة وسيادة القانون..".

وتشير هذه الاتفاقات، إلى أن الوصول إلى المعلومات القانونية مجاناً على الإنترنت يعود بالفائدة على المستخدمين من الجمهور والحكومة على حد سواء؛ من خلال تعزيز المشاركة، وتيسير مشاركة المواطنين في صنع السياسات.

### الاعتماد/المصادقة Authentication

لقد غير استخدام التكنولوجيا الرقمية الأساليب التي تتبعها الحكومات في إنشاء وإدارة وتقديم المعلومات القانونية إلى المستخدمين. في بعض البلدان، تحل المصادر القانونية عبر الإنترنت محل الإصدارات المطبوعة السابقة للمعلومات القانونية الرسمية، مما يؤدي غالباً إلى اختزال الوقت (قصير الأجل). على النقيض من ذلك، فإن بعض الدول الأخرى، التي كانت تفتقر سابقاً إلى مخطط رسمي للإصدارات المطبوعة لقوانينها، تجد الآن أن النشر عبر الإنترنت يوفر حلاً لتسهيل وصول الجمهور إلى هذه المواد لأول مرة.

ولكن، مع اعتماد الدول استخدام التكنولوجيات لإتاحة معلوماتها القانونية رقمياً، فإنه يجب عليها النظر في بعض المشكلات الجديدة والمعقدة، وأحد هذه المشكلات هو الاعتماد/المصادقة authentication.

حقيقة أن المعلومات الرقمية عرضة للتغيير تشكل تحدياً خاصاً في هذا السياق، بما في ذلك مخاطر الإصدارات غير

<sup>3</sup> [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E) انظر الملحق 1 للحصول على قائمة بالإعلانات والقرارات ذات الصلة.

<sup>4</sup> في بعض الأحيان، تشير الوثائق القانونية العامة إلى معايير الطرف الثالث، مما يكسبها مفعولاً قانونياً. تقع هذه المعايير ضمن نطاق هذا البيان.

<sup>5</sup> <http://www.opengovpartnership.org/about/open-government-declaration>

المُصرح بها. يحتاج المواطنون إلى التأكد من أن المستندات المتوفرة على المواقع الحكومية موثوق بها، وأنها غير قابلة للتغيير، وأن مصدرها محدد بوضوح ويمكن التحقق منه من خلال إجراءات تقنية. ويجب أن يكون لديهم ثقة في أن المحتوى سيتم الاعتراف به باعتباره بيانات قانونية موثوقة ومعتمدة. ويجب أن تكون المعلومات القانونية الرقمية رسمية وجديرة بالثقة كما هو الحال بالنسبة للنسخ المطبوعة. يجب حماية هذا المحتوى من خلال إجراءات تقنية ضد احتمال حدوث تغييرات عَرَضية أو تهديدات لأمن الفضاء الإلكتروني مثل القرصنة.

### الحفظ وإمكانية الوصول إلى المعلومات على المدى البعيد

للحفاظ على سيادة القانون وتعزيز العدالة، يجب أن يكون هناك أرشفة ويتم والحفاظ على المعلومات القانونية العامة على المدى البعيد، بما في ذلك القوانين المعمول بها سابقاً، حتى تكون هذه المعلومات متاحة باستمرار. تكون المعلومات القانونية في صورتها الرقمية (كمحتوى بلا مقابل له في صورة مطبوعة) عُرضة للتقادم تقنياً وللنقل والتدهور المحتمل بمرور الوقت.

كما تم الاتفاق عام 2012 في *UNESCO/UBC Vancouver Declaration*<sup>6</sup>، يجب على دول العالم فهم "الإدارة الجيدة للمعلومات الرقمية الموثوقة باعتبارها أساسية للتنمية المستدامة" ويجب أن تتحمل مسؤولية "تطوير استراتيجيات الحكومة المفتوحة ... من أجل إنشاء والحفاظ على الثقة في والاعتماد على السجلات الحكومية الرقمية."

ينبغي على الحكومات أن تضمن الحفاظ على المعلومات القانونية العامة في شكل رقمي للأجيال القادمة بعيداً عن الأعطال الفنية أو تقادم الأجهزة أو التغيير التكنولوجي. يجب أن تكون الإجراءات الوقائية موجودة للحفاظ على سلامة المحتوى وتوفير النسخ الاحتياطية واسترداد البيانات في حالة وقوع الكوارث. لضمان استمرار إتاحة هذا المحتوى للجمهور واستخدامه، يجب أن تكون هناك خطط للانتقال إلى منصات جديدة مع تقدم التكنولوجيا، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إليها، وتوفير عناوين ويب مستقرة (لتجنب فقدان الوصول ويطلق عليه "link rot"). تحتاج المنظمات الحكومية الدولية أيضاً إلى تحمل مسؤولية ضمان الحفاظ على قراراتها وغيرها من الوثائق في شكل رقمي للاستخدام العام مع مرور الوقت من خلال اعتماد سياسة الحفظ الرقمي؛ ولكن تلك السياسة هي خارج نطاق هذا البيان.

في عالم الطباعة، لعبت المكتبات دوراً رئيسياً في تلبية هذه الحاجة، من خلال جمع وحفظ نسخ مطبوعة من المواد القانونية. في العصر الرقمي، تنتقل مسؤولية الحفاظ على القانون في أشكاله المتعددة على مرور الوقت إلى الحكومات، وغالباً ما يتم ذلك بالشراكة مع المكتبات أو دور المحفوظات أو مؤسسات الذاكرة. من الضروري ضمان فعالية هذه الشراكات من أجل تحقيق الأهداف المحددة في Vancouver Declaration.

<sup>6</sup> <http://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/vancouver-declaration-2012.pdf>

## التوصيات

في ضوء ما سبق ذكره، وفي سياق الأهداف المحددة والمُلزمة الصادرة من الأمم المتحدة عن إتاحة المعلومات للمواطنين، تدعو الإفلا الحكومات إلى القيام بما يلي فيما يتعلق بالمعلومات القانونية العامة:

- التأكيد من أن جميع المعلومات القانونية العامة الصادرة في شكل رقمي متاحة للجمهور على قدم المساواة وبدون رسوم.
- حماية إصدارات القانون الرسمية في شكل رقمي من خلال الاعتماد/المُصادقة باستخدام إجراءات تقنية، من أجل ضمان أن المحتوى جدير بالثقة، وتوضيح ذلك للجمهور.
- دمج إجراءات الاعتماد/المُصادقة التقنية كجزء من إنشاء مصادر للمعلومات القانونية العامة عبر الإنترنت بدلاً من إضافة هذه التكنولوجيا لاحقاً. وفي حالة الدول النامية خصوصاً، فإن التركيز على ذلك من البداية سيوفر الوقت والمال على المدى الطويل.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة للحفاظ على المواد القانونية الموثوقة في شكل رقمي، وذلك بالشراكة مع المكتبات أو دور المحفوظات أو مؤسسات الذاكرة الأخرى، حسبما يكون ملائماً. وعند اعتماد تكنولوجيا جديدة لإتاحة المعلومات القانونية رقمياً، فيجب التأكيد من تسهيلها الحفاظ على إمكانية الإتاحة العامة طويلة الأجل.
- جعل المواد التي تم حفظها متاحة للجمهور بشكل دائم دون مقابل.
- دمج استراتيجيات إتاحة الوصول عبر الإنترنت إلى المعلومات القانونية العامة مع خطط التنمية الوطنية من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030.

تم الإعداد بواسطة قسم مكتبات القانون بالإفلا *IFLA Law Libraries Section*

تم إقراره بواسطة مجلس إدارة الإفلا *IFLA Governing Board*